الفصل الثاني التطورات الإقتصادية والاجتماعية

نظرة عامة

تأثر الأداء الاقتصـــادي في الدول العربية خلال عام 2017 بأربعة عوامل رئيســـية تمثلت في تعافي الاقتصـــاد العالمي، والتطورات المتعلقة بأسواق النفط العالمية خاصة الاتفاق الذي أبرمته الدول الأعضـــاء في منظمة الأوبك مع الدول المُصـــدرة للنفط خارج المنظمة لخفض كميات الإنتـاج النفطي [1] بهـدف التحرك نحو توازن السوق النفطية، ومواصلة عدد من الدول العربية مســـاعيها لتبني إصـــلاحات تســـتهدف تحقيق الانضـباط المالي والاسـتدامة المالية أثرت على مسـتويات الانفاق العام، بالإضـافة إلى اسـتمرار التداعيات الســـلبية الناتجة عن الظروف الداخلية التي تمر بها بعض البلدان العربية.

وبعد سنتين متتاليتين من الانكماش، ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأســـعار الجارية في الدول العربيـة في عـام 2017 بنســـبـة 3.8 في المائة. وســـجلت الدول العربية كمجموعة معدل نمو بالأســـعار الثابتة بلغ نحو 1.0 في المائة، وقـدر معـدل النمو بحوالي 0.7 في المـائـة في الدول العربية المصـدرة الرئيسـية للنفط، مقابل 3.1 في المـائـة في مجموعـة الـدول العربيـة الأخرى.

بلغ متوســـط نصـــيب الفرد من النـاتج المحلي الإجمالي بالأســـعار الجارية في الدول العربية ككل حوالي 5979 دولار مقـابـل 5889 دولار عام 2016، محققاً بذلك معدل نمو بلغ نحو 1.5 في المائة مقابل انكماش بلغ نحو 5.4 في المائة عام 2016.

فيمـا يتعلق بـالهيكـل القطـاعي للنـاتج المحلي الإجمالي، فقد شـهد عام 2017 زيادة في حصـة قطاعات الإنتاج الســـلعي نتيجة لارتفاع الأهمية النسـبية لقطاع الصـــناعات الاســـتخراجية على حســـاب بقية القطاعات، وحقق هذا القطاع أعلى معـدل نـمو بالأسـعار الجـارية في الدول العربية كمجموعـة بمتوســـط بلغ نحو 21.5 في المـائـة نتيجة لارتفاع الأســـعار العالمية للنفط خلال عام 2017 بالمقارنة مع انكماش بلغ نحو 16.7 في المائة عام 2016. ومن حيث توزيع الناتج حسب بنود الإنفاق، فقد بلغت حصة الإنفاق الاستهلاكي حوالي 68.9 في المائة من الناتج بالمقارنة مع 27 في المائة للإنفاق الاسـتثماري، وحوالي 4.1 في المـائـة لفجوة الموارد. وقـد ســـجـل الإنفـاق الاسـتهلاكي عام 2017 تراجعاً بالمقارنة مع عام 2016 في عـدد من الـدول العربيـة نتيجـة لتنفيذ عدد من البرامج لضبط الإنفاق.

فيما يتعلق بأوضاع الفقر في الدول العربية، تشير البيانات المتوفرة إلى أن أكثر من ثلث السكان في ما لا يقل عن ست دول عربية وهي اليمن، والسـودان، والقُـمر، والصومـال، وسـورية، يعيشون تحت خط الفقر، بينما تتراوح نسبة من يعيشون تحت خط الفقر بين ربع وثلث إجمالي عدد السكان في أربع دول عربية أخرى. حققت معظم الدول العربية المتوفر عنها بيانات خفضاً نسبياً في مستويات الفقر منذ بداية الألفية الثالثة، بدلالة مؤشر نسبة من يعيشون تحت خط الفقر أو ما يسمى "عدد الرؤوس" "Head count" بدرجات متفاوتة.

أما فيما يتعلق بدليل الفقر متعدد الأبعاد الذي يتضمن ثلاثة أبعاد لدرجة الحرمان الفردي، وهي الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، فتظهر النتائج أن الدول العربية الأفقر وفق معيار الإنفاق أو الدخل هي أيضاً الأفقر وفق ترتيب الدول حسب دليل الفقر متعدد الأبعاد، بينما لا ينطبق نفس الاستنتاج بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط أو المرتفع. ففي حين يسهم المستوى المعيشي بشكل رئيسي في قيمة الدليل بالنسبة للدول الأقل دخلاً، يسهم بُعدي الصحة والتعليم بشكل أكبر في الدليل

[1] أنظر الفصل الخامس.

بالنسبة لبقية الدول. ويفيد تقدير حديث بأن حوالي 41 في المائة من سكان الدول العربية يقعون تحت خط الفقر متعدد الأبعاد، بينما يعيش حوالي 13 في المائة من السكان في فقر مدقع.

أما من حيث مستويات توزيع الدخل، تفيد البيانات المتوفرة بتحسن درجة المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية بدلالة مؤشر جيني، رغم ذلك لم يكن تغير هيكل توزيع الدخل أو الإنفاق بين مختلف الشرائح في صالح الطبقات الفقيرة ما بين عامي 2005 و2012 في بعض الدول منخفضة الدخل.

رغم التطورات الإيجابية لكثير من المؤشرات الاجتماعية في المنطقة، فإن غالبية الدول العربية لا تزال تعاني من اختلالات عميقة مزمنة في قطاع التعليم، كما تواجه الدول العربية تحديات تتعلق بارتفاع نسبة البطالة بشكل عام وارتفاع معدل البطالة بين أوساط الشباب والمتعلمين بشكل خاص، وتدنّي نسبة مساهمة الإناث في أسواق العمل. وقد قُدّر متوسط معدل البطالة في الدول العربية عام 2017 بحوالي 15.4 في المائة، وهو يمثل أعلى معدل بطالة بالمقارنة مع الأقاليم الرئيسية في العالم. كما أن أول دولة عربية - وهي الإمارات العربية المتحدة - في الترتيب العالمي لمؤشر اقتصاد المعرفة، الذي يصدره البنك الدولي، تحتل المرتبة 42 بين كافة دول العالم، تليها البحرين وعُمان والسعودية في المراتب 43 و47 و50 على التوالي. أما ترتيب باقي الدول العربية، فيضع جلها في النصف الثاني من القائمة الدولية. ويدل ذلك على جسامة التحديات التي لا تزال تواجه المنطقة العربية على طريق الالتحاق بالصف الأول من دول العالم من حيث كفاءة وإنتاجية الموارد البشرية.

يترجم متوسط دليل التنمية البشرية للدول العربية والذي بلغ حوالي 0.687[2] خلال عام 2016 التقدم الذي أحرزته بلدان المنطقة في مجال التنمية البشرية وهو ما يضعها في مصاف الدول ذات مستويات التنمية البشرية المتوسطة. رغم كون متوسط دليل التنمية للدول العربية يفوق نظيره المُسجل على مستوى الدول النامية البالغ 0.508، إلا أنه يُظهر حجم التحدي الذي يواجه هذه الدول للحاق بركب الدول المتقدمة التي سجل مؤشر التنمية البشرية بها 0.892[3] في العام ذاته. كما تُعبر مؤشرات البطالة في الدول العربية عن جسامة التحدي الذي تواجهه تلك الدول لتوفير فرص إضافية جديدة للأعداد المتنامية من الداخلين الجدد إلى قوة العمل في الدول العربية خاصةً بالنسبة لفئة الشباب المتعلم.

التطورات الاقتصادية

بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية ككل خلال عام 2017 حوالي 2471.4 مليار دولار مسجلة بذلك معدل نمو قدر بنحو 3.8 في المائة بالمقارنة مع عام 2016، بعد سنتين متتاليتين من انكماش الناتج. لكن يبقى النمو المسجل في عام 2017 ضعيفاً رغم تحسن أداء الاقتصاد العالمي نتيجة لعدة عوامل أهمها، تأثر النمو في الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط في ظل سياسات الانضباط المالي التي تبنتها العديد من هذه البلدان بما أثر على معدلات نمو الإنفاق العام وانعكس بدوره على نمو القطاع غير النفطي. تأثر النمو في مجموعة الدول العربية الأخرى بشكل إيجابي في عدد من تلك الدول بارتفاع الطلب المحلي وكذلك الخارجي نتيجة بدء تعافي الاقتصاد العالمي.

بشكل عام، عكس الأداء الاقتصادي للدول العربية ككل أيضاً انحسار حيز استخدام الإنفاق الحكومي لدفع النمو الاقتصادي نتيجة لارتفاع مستويات العجوزات في الموازنات العامة والمديونية، وكذلك تواصل الانعكاسات السلبية للظروف الإقليمية والأوضاع الداخلية في بعض البلدان العربية على غرار العراق وليبيا وسورية واليمن، وعدم استرجاع نسق النمو الذي كان مسجلاً قبل عام 2011 نتيجة للظروف الانتقالية التي تمر بها بعض البلدان العربية، الملحق (2/2) والشكل (1).

[2] وفقاً لدليل التنمية البشرية الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2016.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2016). "تقرير التنمية البشرية".

**الشكل (1): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية*
(2017-2001)**

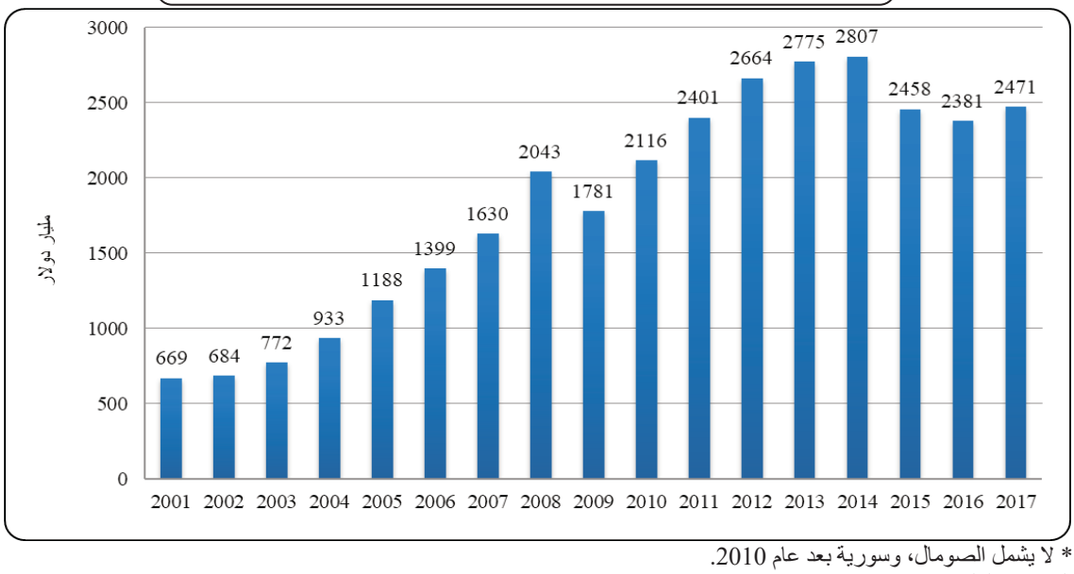

* لا يشمل الصومال، وسورية بعد عام 2010.
المصدر: الملحق (2/2).

نتيجة للظروف المذكورة أعلاه سجلت الدول العربية كمجموعة، باستبعاد سورية نظراً لتقلب نمو معدلات الناتج وعدم توفر بيانات موثوقة، تراجعاً في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، من حوالي 2.7 في المائة عام 2016 إلى 1.3 في المائة عام 2017. وحتى بعد استبعاد كل من اليمن وليبيا إلى جانب سورية نظراً للظروف التي تمر بها هذه الدول، فإن متوسط معدل النمو بالأسعار الثابتة في الدول العربية كمجموعة تراجع من 3.1 في المائة عام 2016 إلى حوالي 1.0 في المائة عام 2017، الشكل (2).

**الشكل (2): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية
(2017-2001)**

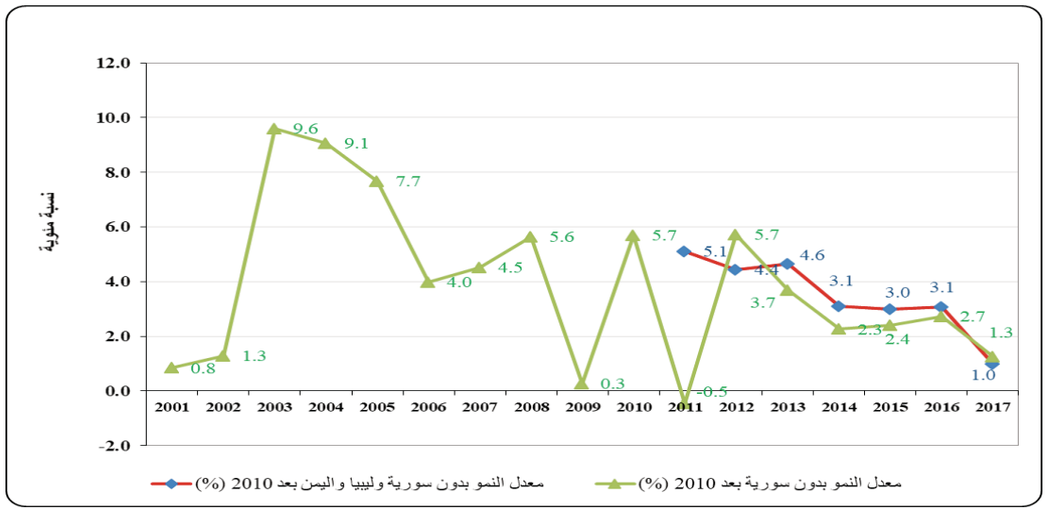

المصدر: الملحق (1/2) وتقديرات معدي التقرير بناء على مصادر وطنية ودولية أخرى، وعلى أساس تقديرات الناتج القطري بالعملات الوطنية وبالأسعار الثابتة، وتجميعها بعد توحيد سنة الأساس وتحويلها إلى تقديرات بالدولار بتطبيق سعر صرف العملات الوطنية مقابل الدولار لسنة الأساس.

على مستوى المجموعات، سجلت مجموعة الدول المصدرة الرئيسية للنفط [4] عام 2017 معدل نمو بالأسعار الثابتة بلغ نحو 0.7 في المائة بالمقارنة مع 3.0 في المائة خلال عام 2016. ضمن هذه المجموعة سجلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمجموعة انكماشاً في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغ نحو 0.1 في المائة عام 2017 بالمقارنة مع نمو بلغ نحو 2.0 في المائة عام 2016، في حين ارتفع معدل النمو في البحرين في عام 2017 الى 3.9 في المائة مقارنة مع 3.2 في المائة عام 2016، وليبيا التي ارتفع فيها النمو نتيجة زيادة إنتاج النفط. وسجلت بقية دول مجموعة الدول المصدرة الرئيسية للنفط تراجعاً في معدلات النمو، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في كل من السعودية والكويت بنسبة 0.9 في المائة وبنسبة 3.5 على التوالي، الجدول رقم (1). وقد أثر بالتوازي تنفيذ برامج لضبط نمو الإنفاق العام وتراجع إيرادات النفط في بعض دول هذه المجموعة، على الإنفاق العام الذي أثر بدوره على نمو القطاع غير النفطي.

الجدول رقم (1)
معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية
(2017-2016)

(نسب مئوية)

الدول	معدل نمو الناتج المحلي بالعملات الوطنية				معدل نمو الناتج المحلي للفرد		معدل نمو الناتج المحلي بالدولار	
	بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية		بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية	
	2016	2017	2016	2017	2016	2017	2016	2017
الأردن	2.0	2.3	3.0	3.7	-0.8	-0.3	3.0	3.7
الإمارات	3.0	0.5	-2.6	10.2	2.8	-0.3	-2.6	10.2
البحرين	3.2	3.2	3.3	9.8	-0.7	-2.3	3.3	9.8
تونس	1.0	1.9	6.8	5.9	-0.3	0.6	-2.4	-6.0
الجزائر	3.3	2.0	4.2	8.6	1.1	-0.3	-4.4	7.2
جيبوتي	6.5	6.7	4.5	7.0	3.7	4.0	4.5	7.0
السعودية	1.7	-0.9	-1.4	6.5	-0.6	-3.5	-1.4	6.5
السودان	3.5	3.2	22.0	23.4	0.4	0.1	15.8	9.8
سورية	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	9.4	1.0	2.1	10.9	6.7	-1.6	0.8	10.7
عُمان	1.8	-0.3	-3.0	8.0	-4.3	-3.6	-3.0	8.0
فلسطين	4.7	3.2	5.9	8.0	1.8	0.3	5.9	8.0
قطر	2.2	2.1	-7.4	9.9	-5.2	-2.4	-7.4	9.9
القمر	2.2	2.5	4.5	5.0	-0.2	0.1	-1.8	7.2
الكويت	2.9	-3.5	-4.1	9.7	-1.9	-6.2	-4.6	9.3
لبنان	2.0	1.2	3.0	3.5	1.9	1.1	3.0	3.5
ليبيا	-7.4	70.8	11.5	31.7	-10.6	67.6	10.9	31.2
مصر	4.3	4.2	10.9	28.1	1.8	2.0	-15.1	-27.6
المغرب	1.1	4.1	2.6	4.9	0.1	3.0	2.1	6.2
موريتانيا	1.6	3.2	3.8	-1.8	-0.8	0.8	-4.3	-3.7
اليمن	-34.3	-13.8	-17.3	-1.7	-37.2	-16.7	-25.3	-24.1

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2018، وتقديرات من المؤسسات المُعدة للتقرير.

[4] تتكون هذه المجموعة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الإمارات، والبحرين، والسعودية، وعُمان، وقطر، والكويت) بالإضافة إلى الجزائر والعراق وليبيا واليمن.

أما في مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فقد ارتفع متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من حوالي 1.8 في المائة عام 2016 إلى حوالي 3.1 في المائة عام 2017.

تباينت اتجاهات النمو ضمن هذه المجموعة حيث سجلت كل من الأردن وتونس وجيبوتي والقمر والمغرب وموريتانيا ارتفاعاً في معدلات النمو خلال عام 2017 بالمقارنة مع 2016. وسجلت المغرب ارتفاعاً في نسق النمو من 1.1 في المائة عام 2016 إلى حوالي 4.1 في المائة عام 2017 نتيجة لارتفاع القيمة المضافة في القطاع الزراعي عقب تسجيل ظروف مناخية ملائمة وتزامن ذلك مع ارتفاع نمو القطاعات غير الزراعية خاصة قطاع المعادن. ويعزى سبب ارتفاع نسق النمو في الأردن خلال عام 2017 بالمقارنة مع عام 2016 إلى تنفيذ عدد من المشاريع الكبيرة التي أدت إلى ارتفاع حجم الاستثمارات، وفي تونس إلى تحسن أداء بعض القطاعات الحيوية على غرار قطاع الفوسفات والسياحة والبدء بتنفيذ بعض برامج الإصلاح المتعلقة بقوانين الاستثمار وبالقطاع العام. وفي جيبوتي نتيجة لتواصل الاستثمارات في قطاع البنية التحتية وتطور التجارة الخارجية مع دول الجوار، وفي القُمر نتيجة ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي، وفي موريتانيا نتيجة التحسن في مستويات النشاط في قطاعات التعدين والبناء والزراعة. في المقابل، سجلت بقية الدول انكماشاً في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وإن كانت اليمن قد سجلت خلال عام 2017 انكماشاً في الناتج أقل من ذلك المُسجل عام 2016.

أما انخفاض نسق النمو في بقية دول المجموعة، فيُعزى في السودان إلى استمرار التأثير السلبي لانخفاض قيمة الجنيه السوداني، ومحدودية توفر النقد الأجنبي وتأثير ذلك على حجم الاستثمار والتجارة الخارجية والنمو فضلاً عن تواصل آثار النزاع في جنوب السودان على آفاق التجارة مع دول الجوار بالإضافة إلى عدم بدء ظهور الأثر الإيجابي الكامل خلال عام 2017 لرفع الحظر الاقتصادي الذي كان مفروضاً على السودان، وفي فلسطين نتيجة لظروف الحصار وعدم الاستقرار السياسي وتأثير الظروف الاقتصادية في غزة على الوضع الاقتصادي العام في فلسطين رغم تحسن الأداء في الضفة الغربية خلال الجزء الأخير من عام 2017. وفي لبنان بسبب الأوضاع الداخلية والإقليمية وتأثيرها على قطاعي السياحة والخدمات وعلى تكاليف التجارة الخارجية من وإلى لبنان. ورغم تراجع معدل النمو في مصر بشكل طفيف من 4.3 في المائة عام 2016 إلى 4.2 في المائة عام 2017، إلا أنه يعتبر معقولاً باعتبار الظروف الانتقالية التي مرت بها مصر خلال السنوات الست الماضية، ويرجع ذلك الأداء بالخصوص إلى بدء ظهور بعض الآثار الإيجابية لبرامج الإصلاح لاسيما فيما يتعلق بسياسة تحرير سعر الصرف في نهاية عام 2016 ممّا أدى إلى تحسن في أداء قطاعي الصادرات والاستثمار.

متوسط نصيب الفرد من الناتج

قدر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في مجموعة الدول العربية بحوالي 5979 دولار عام 2017 بالمقارنة مع 5889 دولار عام 2016، أي بمعدل نمو بلغ نحو 1.5 في المائة، الجدول رقم (2).

تراوحت قيمة نصيب الفرد من الناتج بين حوالي 61 ألف دولار للفرد في قطر و664 دولار للفرد في اليمن. وبينما سجلت ليبيا أعلى معدل نمو لمتوسط نصيب الفرد من الناتج بنسبة بلغت نحو 27.1 في المائة نتيجة لارتفاع الناتج بالأسعار الجارية بحوالي 31.7 في المائة، سجلت كل من مصر واليمن أدناها نتيجة انكماش متوسط حصة الناتج للفرد بنسبة 29.2 في المائة و26.2 في المائة على التوالي. ويُعزى تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بالدولار في مصر إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار، وفي اليمن بسبب الأحداث الداخلية التي أدّت إلى تراجع قيمة الريال اليمني وانكماش الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (2)
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية *
2000 و2005 و(2010-2017)

الدولة	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	معدل النمو 2017-2016 (%)
قطر	28,925	49,151	72,958	96,812	101,928	99,166	93,062	67,531	58,232	61,259	5.2
الامارات	33,070	37,241	35,078	40,465	42,089	43,316	44,442	39,338	38,235	41,762	9.2
الكويت	17,226	36,827	39,324	50,249	53,264	50,516	43,190	27,019	24,608	26,137	6.2
البحرين	12,582	15,140	20,930	24,080	25,434	25,969	25,390	22,720	22,579	24,002	6.3
السعودية	9,255	14,068	19,164	23,655	25,208	24,893	25,214	21,180	20,289	21,057	3.8
عمان	8,121	12,388	20,573	20,642	21,147	20,437	20,305	16,568	15,139	15,827	4.5
لبنان	4,618	5,720	10,180	10,620	11,605	12,160	12,628	13,040	13,412	13,863	3.4
متوسط الدول العربية	2,655	3,874	5,988	7,174	7,978	7,377	7,282	6,222	5,889	5,979	1.5
العراق	652	1,784	4,263	5,572	6,374	6,686	6,346	4,860	4,769	5,319	11.5
ليبيا	6,130	7,186	8,850	4,001	9,639	7,944	4,101	3,297	3,541	4,501	27.1
الجزائر	1,801	3,132	4,479	5,454	5,575	5,476	5,468	4,160	3,894	4,081	4.8
الاردن	1,742	2,300	3,951	4,130	4,171	4,146	4,075	3,942	3,951	3,991	1.0
تونس	2,247	3,216	4,166	4,291	4,177	4,244	4,302	3,905	3,762	3,490	-7.2
المغرب	1,368	2,063	2,897	3,112	2,980	3,203	3,260	2,965	2,996	3,148	5.1
السودان	430	994	1,914	1,624	1,776	1,792	2,126	2,523	2,833	3,017	6.5
فلسطين	1,413	1,377	1,265	2,510	2,627	2,822	2,794	2,706	2,787	2,926	5.0
مصر	1,557	1,279	2,775	2,930	3,394	3,409	3,520	3,562	2,952	2,091	-29.2
جيبوتي	817	911	1,267	1,336	1,523	1,592	1,691	1,788	1,817	1,893	4.2
موريتانيا	405	623	1,290	1,501	1,492	1,561	1,452	1,275	1,191	1,120	-5.9
القمر	366	627	764	825	788	809	787	758	726	761	4.7
اليمن	622	953	1,335	1,304	1,308	1,420	1,518	1,239	899	664	-26.2
سورية	1,160	1,560	2,912	...	...	...	...	...	...	...	...

* تم ترتيب الدول تنازليا على أساس نصيب الفرد من الناتج في سنة 2017.
المصدر: الملحقان (2/2) و (8/2).

سجل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة ارتفاعا بحوالي 1.5 في المائة عام 2017 مقابل انكماش بلغ نحو 5.4 في المائة عام 2016. وتباينت معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج بين الدول العربية في عام 2017 حيث بلغت أقصاها في ليبيا بنسبة بلغت نحو 27.1 في المائة، نتيجة لتحسن معدل إنتاج وتصدير النفط عمّا كان عليه بالمقارنة مع السنة السابقة، وأدناها في مصر حيث انكمش متوسط الناتج للفرد بحوالي 29.2 في المائة.

الأسعار

بلغ متوسط معدل التضخم، المقاس بمتوسط معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، حوالي 7.5 في المائة عام 2017 بالمقارنة مع 5.0 في المائة عام 2016. بالنسبة لمجموعات الدول العربية، قُدر متوسط معدل التضخم في الدول العربية المُصدرة الرئيسية للنفط عام 2017 بحوالي 4.5 في المائة بالمقارنة مع 10.5 في المائة في الدول العربية الأخرى. من بين دول المجموعة، سجلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أقل متوسط لمعدل تضخم قدر بحوالي 1.0 في المائة. يُعزى سبب انخفاض معدلات التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تراجع الضغوطات التضخمية نتيجة تباطؤ معدل نمو الطلب المحلي عقب اتخاذ عدد من الإجراءات لخفض الانفاق، إضافةً إلى تراجع أسعار مجموعة السكن التي تُمثل وزناً نسبياً مهماً في سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في دول المجموعة.

أما في باقي الدول المصدرة الرئيسية للنفط فإن العوامل المرتبطة بانحسار نمو الطلب المحلي أدت إلى انخفاض معدل التضخم، بينما بقي ذلك المعدل مرتفعاً نسبياً في الجزائر بمعدل بلغ نحو 5.9 في المائة نتيجة ارتفاع أسعار بعض المواد الاستهلاكية الغذائية والسلع المصنعة المستوردة نتيجة انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار، وسجلت ليبيا أعلى مستوى للتضخم ضمن مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط نتيجة للظروف التي تمر بها وتأثيرها على شبكات التموين وإمدادات السلع، الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)
معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين
2000 و2005 و (2010-2017)

(نسب مئوية)

الدول العربية	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الأردن	0.7	3.5	5.0	4.2	4.5	4.8	2.9	-0.9	-0.8	3.3
الإمارات	1.3	6.2	0.9	0.9	0.7	1.1	2.3	4.1	1.9	2.0
البحرين	-0.7	2.6	2.0	-0.4	2.8	3.3	2.7	1.8	2.8	1.4
تونس	2.8	1.4	4.4	3.5	5.1	5.8	4.9	4.9	3.7	5.3
الجزائر	0.3	1.4	3.9	4.5	8.9	3.2	2.9	4.8	6.4	5.9
جيبوتي	2.0	3.1	4.0	5.1	3.7	2.4	2.9	2.2	2.0	2.0
السعودية	-1.1	0.5	3.8	3.7	2.9	3.5	2.7	2.2	3.5	-0.8
السودان	8.0	8.5	13.0	18.1	31.9	36.5	36.9	16.9	17.8	32.5
سورية	-0.6	7.8	4.9	...	...	...	...	...	...	...
العراق	5.0	37.0	2.4	5.6	6.1	1.9	2.2	1.4	0.5	0.2
عُمان	-1.2	1.9	3.2	4.0	2.9	1.2	1.0	0.1	1.1	1.6
فلسطين	2.8	3.5	3.7	2.9	2.8	1.7	1.7	1.4	-0.2	0.2
قطر	1.7	8.8	-2.4	1.9	2.3	3.2	3.4	1.7	2.7	0.4
القُمر	5.9	3.0	3.9	2.2	5.9	1.6	1.5	1.3	2.2	2.2
الكويت	1.6	4.1	4.5	4.9	3.2	2.7	3.1	3.7	3.5	1.5
لبنان	-0.4	-0.7	5.1	5.5	6.0	3.0	1.0	-2.0	0.0	4.5
ليبيا	-2.9	2.7	2.5	15.9	6.1	2.6	2.4	9.8	22.7	28.5
مصر	2.8	8.8	11.7	10.1	7.1	9.5	10.1	10.9	10.2	29.5
المغرب	1.9	1.0	0.9	0.9	1.3	1.9	0.4	1.6	1.6	0.7
موريتانيا	3.3	12.1	6.3	5.6	5.0	4.1	3.5	0.5	0.7	2.5
اليمن	11.0	9.9	11.2	19.5	9.9	11.0	8.0	29.6	17.6	16.1
متوسط الدول العربية	**2.1**	**6.1**	**4.5**	**5.9**	**6.0**	**5.3**	**4.8**	**4.8**	**5.0**	**7.5**

المصدر: النسب محسوبة من بيانات الدول الواردة في استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

أما في مجموعة الدول الأخرى، سجلت السودان أعلى معدل للتضخم عام 2017 بنسبة بلغت نحو 32.5 في المائة نتيجة لانخفاض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار وتواضع رصيد الدولة من العملات الأجنبية مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة. من ناحية أخرى، سجلت مصر ثاني أعلى معدل تضخم في الدول العربية نتيجة خفض الدعم المقدم للوقود والمواد الغذائية وكذلك نتيجة لتحرير سعر صرف العملة المحلية وما نتج عنه من ارتفاع أسعار السلع المستوردة فضلاً عن تأثير رفع ضريبة القيمة المضافة على المستوى العام للأسعار حيث تم زيادتها من 13 في المائة عام 2016 إلى 14 في المائة في بداية عام 2017. وتراوحت معدلات التضخم في بقية الدول بين 0.2 في المائة في فلسطين والعراق و16.1 في المائة في اليمن. في حين يُعزى سبب ارتفاع معدل التضخم في اليمن إلى الأوضاع الداخلية وتأثير ذلك على المعروض من السلع. تُعزى معدلات التضخم المرتفعة نسبياً في تونس إلى زيادة أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية كالكهرباء والماء بالإضافة إلى أثر التعديل التلقائي لأسعار المحروقات لتعكس الأسعار الدولية السائدة. كما يُعزى ارتفاع معدل التضخم في لبنان إلى 4.5 في المائة إلى الزيادة في أسعار السلع الغذائية والنقل والسكن الناتج عن الضغوط الديموغرافية المترتبة عن إيواء عدد كبير من اللاجئين.

الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي

رغم أنه لم يحدث تغيير بنيوي ملموس في الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية ككل خلال الفترة (2010-2017)، شهد عام 2017 زيادة في حصة قطاعات الإنتاج السلعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية نتيجة ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الاستخراجية بالمقارنة مع بقية القطاعات حيث ارتفعت نسبتها من 18.5 في المائة عام 2016 إلى 21.7 في المائة عام 2017، وذلك نتيجة نمو القيمة المضافة لهذا القطاع بالأسعار الجارية بنسبة 21.5 في المائة، الجدول رقم (4).

أدى ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الاستخراجية إلى تراجع الأهمية النسبية لبقية قطاعات الإنتاج السلعي وكذلك قطاعات الخدمات الإنتاجية والاجتماعية. احتل قطاع الخدمات الحكومية المرتبة الثانية من حيث الحصة في الناتج المحلي الإجمالي عام 2017، بنسبة 14.3 في المائة، متبوعاً بقطاع التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة 12.0 في المائة وقطاع الصناعات التحويلية بنسبة 10.2 في المائة، الملحق (3/2).

تباينت الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بين الدول العربية عام 2017، حيث احتل قطاع الصناعات الاستخراجية المرتبة الأولى في سبع دول عربية وهي الإمارات والجزائر والسعودية والعراق وعُمان وقطر والكويت، وتجاوزت حصته ثلث الناتج في أربع دول وهي العراق وليبيا وقطر والكويت. وكان لقطاع الزراعة أكبر حصة في الناتج المحلي الإجمالي في كل من السودان 31.8 في المائة، والقُمر 32.7 في المائة، وموريتانيا 25.8 في المائة. وحاز قطاع الصناعات التحويلية على المرتبة الأولى من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في كل من البحرين 18.6 في المائة، ومصر 16.4 في المائة، بينما كان قطاع الخدمات الحكومية أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي في أربع دول وهي الأردن (19.3 في المائة)، وتونس (19.6 في المائة)، وليبيا (57.0 في المائة)، والمغرب (17.4 في المائة).

وحقق قطاع الصناعات الاستخراجية عام 2017 أعلى معدل نمو بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة بنسبة بلغت نحو 21.5 في المائة بالمقارنة مع انكماش بلغ نحو 16.7 في المائة عام 2016، وسجل هذا القطاع أعلى معدل نمو بالأسعار الجارية في 10 دول عربية، منها ست دول يساهم فيها هذا القطاع بأعلى حصة في الناتج المحلي الإجمالي. وتباينت معدلات النمو بالأسعار الجارية في بقية القطاعات بين مختلف الدول العربية، الملحقين (3/2) و (4/2).

الجدول رقم (4)
الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية
2010 و2015 و2016 و2017

(نسب مئوية)

	هيكل الناتج المحلي الإجمالي				معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية*		
	2010	2015	2016	2017	(2015-2010)	(2016-2015)	(2017-2016)
قطاعات الإنتاج السلعي منها:	57.2	47.0	44.5	46.7	-0.8	-8.2	8.8
الزراعة	6.2	5.8	6.0	5.6	1.8	0.4	-2.8
الصناعات الاستخراجية	33.9	21.5	18.5	21.7	-5.7	-16.7	21.5
الصناعات التحويلية	9.5	10.6	10.6	10.2	5.5	-3.8	0.5
باقي قطاعات الإنتاج	7.6	9.1	9.4	9.1	7.0	0.1	0.5
اجمالي قطاعات الخدمات منها:	42.1	52.0	54.1	51.9	7.7	0.7	-0.4
الخدمات الحكومية	11.3	14.4	15.3	14.3	2.7	3.3	-3.3
صافي الضرائب غير المباشرة:	0.9	0.9	1.8	1.8	4.8	89.0	4.4
الناتج المحلي الإجمالي	**100**	**100**	**100**	**100**	**3.2**	**-3.1**	**3.8**

* معدل النمو السنوي للقيمة المضافة.
المصدر: الملحقان (3/2) و (4/2)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق

يبين توزيع الناتج المحلي الإجمالي على بنود الإنفاق في عام 2017، أن حصة الاستهلاك النهائي بشقيه العائلي والحكومي قد بلغت حوالي 68.9 في المائة، بينما حظي الاستثمار بحصة قدرت بحوالي 27.0 في المائة وصافي الطلب الخارجي على السلع والخدمات غير المنظورة[5] (فجوة الموارد) بنسبة 4.1 في المائة.

وبالمقارنة مع عام 2016 كانت زيادة حصة فجوة الموارد على حساب حصة الاستهلاك النهائي التي تراجعت بمكونيها العائلي والحكومي وكذلك حصة الاستثمار التي تراجعت بشكل طفيف، الشكل (3) والجدول (5).

الشكل (3): توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق (%) (2017)

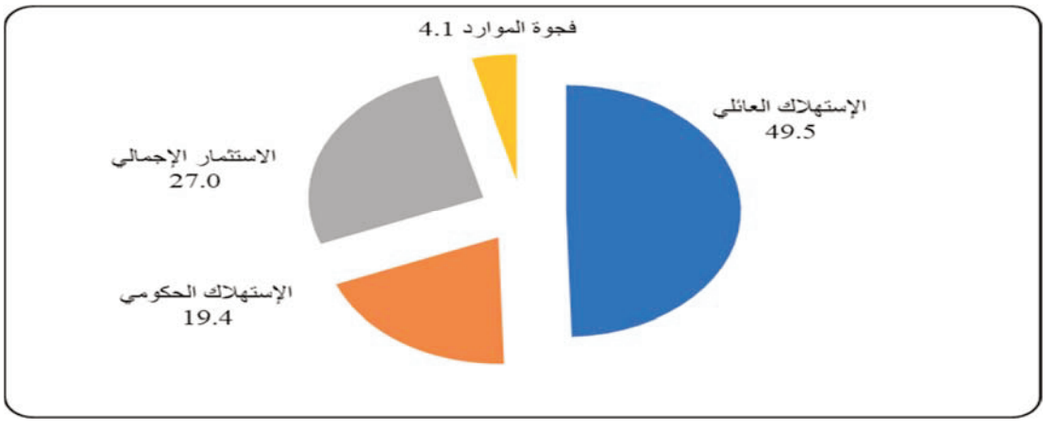

المصدر: الملحق (5/2).

الجدول رقم (5)
الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق
2010 و2015 و2016 و2017

(نسب مئوية)

	الأهمية النسبية لبنود الإنفاق				معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية		
	2010	2015	2016	2017	(2015-2010)	(2016-2015)	(2017-2016)
الاستهلاك النهائي	**63.0**	**72.3**	**72.1**	**68.9**	**6.0**	**-2.9**	**-0.8**
الاستهلاك العائلي	47.4	51.4	52.2	49.5	4.9	-1.3	-1.6
الاستهلاك الحكومي	15.6	20.7	19.9	19.4	9.3	-7.1	1.3
الاستثمار الإجمالي	**27.5**	**27.5**	**27.9**	**27.0**	**3.2**	**-1.7**	**0.4**
فجوة الموارد	**9.5**	**0.2**	**0.0**	**4.1**			
صادرات السلع والخدمات	50.0	41.5	39.2	43.3	-0.5	-8.6	14.8
واردات السلع والخدمات	40.5	41.4	39.1	39.2	3.7	-8.3	3.9
الناتج المحلي الإجمالي	**100**	**100**	**100**	**100**	**3.2**	**-3.1**	**3.8**

المصدر: الملحقان (5/2) و (6/2)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

[5] صادرات وواردات السلع والخدمات غير المرتبطة بدخل عوامل الإنتاج.

يُعزى سبب الزيادة المسجلة في حصة فجوة الموارد عام 2017 إلى الأداء الجيد لصادرات الدول العربية من السلع والخدمات، حيث سجلت ارتفاعاً بحوالي 14.8 في المائة بالأسعار الجارية بالمقارنة مع نمو في الواردات بلغ نحو 3.9 في المائة مما أدى إلى ارتفاع نسبة تغطية صادرات السلع والخدمات للواردات في الدول العربية كمجموعة من حوالي 100.0 في المائة عام 2016 إلى 110.5 في المائة عام 2017، الملحقين (5/2) و (6/2).

يُعزى سبب تراجع حصة الاستهلاك النهائي في عام 2017 في الدول العربية ككل بالمقارنة مع السنة التي سبقتها إلى انكماش الاستهلاك العائلي بالأسعار الجارية بنسبة 1.6 في المائة مقابل نمو بلغ نحو 1.3 في المائة في الاستهلاك الحكومي. وانخفض معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي في عدد من الدول العربية بالمقارنة مع السنوات السابقة نتيجة لتنفيذ عدد من الدول برامج للتحكم في الإنفاق الحكومي لاسيما عن طريق تخفيض الدعم المقدم لبعض السلع والخدمات، مما أدى بدوره إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض وتيرة نمو الاستهلاك العائلي. وتراوح نصيب الفرد العربي من الاستهلاك الإجمالي عام 2017 بين حوالي 72.90 دولار في قطر، و2.29 دولار في اليمن، مقابل متوسط بلغ نحو 12.33 دولار للفرد باليوم. بلغ متوسط الاستهلاك العائلي للفرد حوالي 8.86 دولار للفرد باليوم، الشكل (4).

الشكل (4): متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك (دولار في اليوم) (2017)

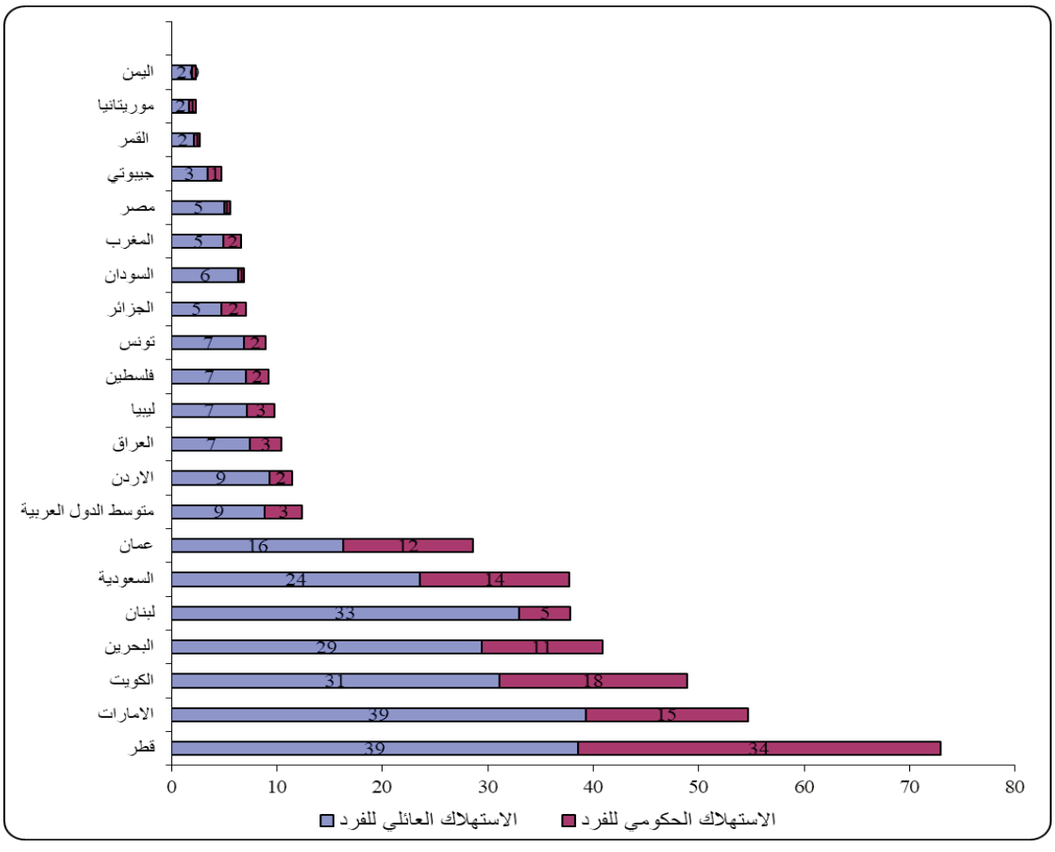

المصدر: الملحقان (5/2) و (8/2).

الادخار والاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي

بلغت قيمة الإنفاق الاستثماري في الدول العربية كمجموعة في عام 2017 حوالي 666.1 مليار دولار مسجلة بذلك انكماشاً بلغ نحو 0.4 في المائة بالمقارنة مع عام 2016، وذلك نتيجة لتنفيذ عدد من الدول العربية برامج لضبط الإنفاق في ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها المنطقة لاسيما تباطؤ نمو عائدات النفط.

وسجل عدد من الدول العربية معدلات نمو موجبة للاستثمار، تراوحت بين 16.9 في المائة في فلسطين، و2.8 في المائة في ليبيا، بينما تراجع حجم الاستثمار بالأسعار الجارية في كل من تونس والسعودية والسودان والعراق وقطر ومصر وموريتانيا واليمن، علماً بأن انخفاض قيمة الاستثمار مقومة بالدولار في كل من مصر واليمن يرجع بالخصوص إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار[6]، حيث قُدر معدل نمو الاستثمار بالأسعار الجارية المحلية بحوالي 30.1 في المائة في مصر نتيجة تنفيذ عدد من برامج الإصلاح التي ساهمت في تعزيز مستويات الاستثمار لاسيما تحرير سعر صرف العملة، فيما ارتفعت مستويات الاستثمار بالعملة المحلية في اليمن بنسبة 4.3 في المائة.

فيما يتعلق بمعدل الاستثمار (نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي)، في الدول العربية ككل فقد بلغ حوالي 26.9 في المائة عام 2017 وتراوح بين 54.1 في المائة في جيبوتي، و2.0 في المائة في ليبيا. وبلغ معدل الادخار (نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي) في الدول العربية حوالي 31.1 في المائة، وسجلت الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط أعلى مُعدلات للادخار حيث تخطت معدلات الادخار نصف الناتج المحلي الإجمالي في كل من قطر والإمارات. في المقابل، سجلت كل من الأردن وفلسطين والقمر واليمن معدلات سالبة للادخار المحلي نتيجة ارتفاع مستويات الاستهلاك النهائي بما يفوق مستويات الناتج المحلي الإجمالي، الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6)
معدل الادخار والاستثمار في الدول العربية
(2017*)

(نسب مئوية)

الدولة	معدل الادخار (%)	معدل الاستثمار (%)	معدل نمو الاستثمار
فلسطين	-14.3	22.8	16.9
الاردن	-4.6	17.2	11.2
الامارات	52.2	25.1	9.4
القمر	-26.8	10.4	7.8
جيبوتي	9.6	54.1	7.4
المغرب	28.9	32.6	4.5
عمان	34.1	31.7	5.5
البحرين	37.9	24.1	4.6
الجزائر	36.9	52.3	4.3
لبنان	0.5	21.2	4.3
الكويت	30.9	25.7	3.1
ليبيا	20.7	2.0	2.8
مجموع الدول العربية	**31.1**	**26.9**	**-0.4**
قطر	56.6	41.0	-0.4
موريتانيا	24.1	50.4	-1.3
السعودية	33.6	27.9	-3.2
السودان	17.2	20.8	-3.9
العراق	18.5	8.6	-7.2
تونس	7.1	19.6	-9.7
اليمن	-25.9	5.5	-19.4
مصر	3.1	15.3	-26.5

المصدر: النسب محسوبة من بيانات الملحقين (5/2) و(6/2).

(*) تم ترتيب الدول استناداً إلى معدلات النمو المحققة في الاستثمار.

[6] بلغت نسبة انخفاض العملات المحلية مقابل الدولار خلال عام 2017، حوالي 77 في المائة في مصر و30 في المائة في اليمن.

صادرات وواردات السلع والخدمات وفجوة الموارد

ارتفعت قيمة الصادرات العربية من السلع والخدمات غير المنظورة من حوالي 933 مليار دولار عام 2016 إلى 1070.6 مليار دولار عام 2017 مسجلة بذلك معدل نمو بلغ نحو 14.8 في المائة مقابل انكماش في عام 2016 بلغ نحو 8.6 في المائة، نتيجة تحسن أداء قطاع الصادرات في كل الدول العربية ما عدا السودان.

يُعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار تصدير النفط في ظل قرار الدول المصدرة الرئيسية للنفط تخفيض كميات الإنتاج منه خلال عام 2017، بالإضافة إلى تحسن أداء الاقتصاد العالمي وزيادة مستويات الطلب الخارجي على صادرات الدول العربية.

ارتفعت أيضاً قيمة الواردات من حوالي 932 مليار دولار عام 2016 إلى حوالي 968.6 مليار دور عام 2017 أي بمعدل نمو بلغ نحو 3.9 في المائة مقابل انكماش في السنة التي سبقتها بحوالي 8.3 في المائة عام 2016.

بذلك تحسن وضع الميزان التجاري للسلع والخدمات وتحسنت نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدول العربية كمجموعة في 17 دولة عربية، الجدول رقم (7).

الجدول رقم (7)
نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدول العربية
(2016- 2017)

(نسب مئوية)

الدولة	صادرات/واردات 2016	صادرات/واردات 2017
مجموع الدول العربية	100.1	110.5
الاردن	63.9	61.0
الامارات	132.5	137.0
البحرين	114.1	122.3
تونس	78.1	76.7
الجزائر	54.2	56.8
جيبوتي	30.9	32.0
السعودية	101.4	122.0
السودان	54.4	48.6
العراق	111.1	128.8
عُمان	99.7	105.2
فلسطين	31.2	33.4
قطر	114.1	149.3
القُمر	30.4	30.4
الكويت	98.2	104.8
لبنان	55.6	56.3
ليبيا	78.1	150.9
مصر	52.0	57.2
المغرب	55.0	56.8
موريتانيا	58.1	58.9
اليمن	5.3	9.6

المصدر: النسب محسوبة من بيانات الملحقين (5/2) و(6/2).

أوضاع الفقر في الدول العربية

تطور مؤشرات الفقر

تتراوح نسبة الفقر وفق خطوط الفقر الوطنية في الدول العربية حسب آخر بيانات متوفرة، بين 48.6 في المائة في اليمن و4.8 في المائة في المغرب. وإذ ترتبط نسب الفقر بمستوى التنمية في كل دولة بدلالة متوسط دخل الفرد، إلا أن هناك عوامل أخرى ساهمت في ارتفاع نسب الفقر في عدد من الدول العربية نتيجة للظروف التي تعيشها، كما في فلسطين من جرّاء وقع الاحتلال، وفي اليمن نتيجة للأوضاع الداخلية.

في حين لم تتوفر بيانات حديثة في الدول المتأثرة بمثل تلك الظروف، إلا أن الواقع الملموس في عدد من الدول العربية يشير إلى زيادة معدلات الفقر ووصولها إلى أكثر من نصف السكان لا سيما في كل من سورية واليمن، نتيجة للأوضاع الداخلية في هذه البلدان وما يتبع ذلك من تحديات في الظروف المعيشية، الشكل (5) والملحق (7/2).

الشكل (5): نسبة فقر الدخل في الدول العربية وفق خط الفقر الوطني (وفق أحدث بيانات متاحة) (%)

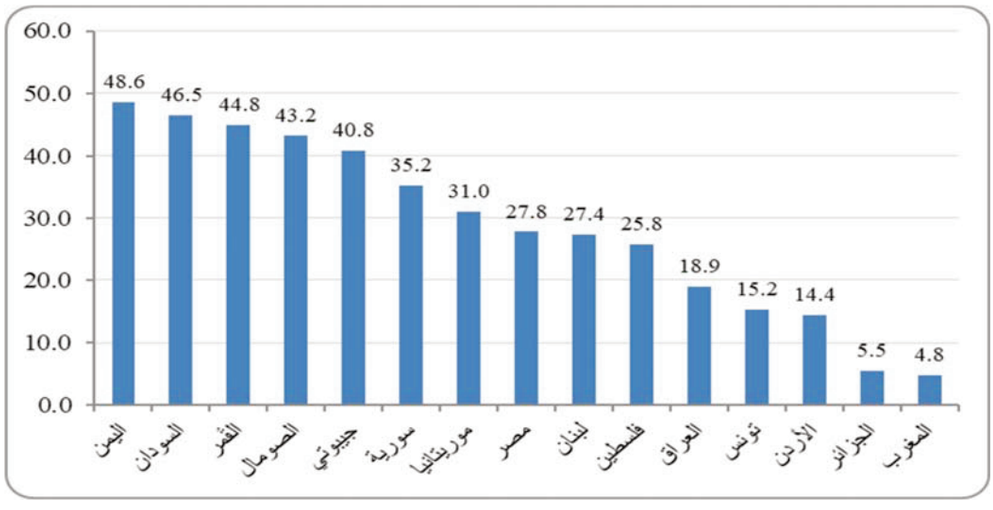

المصدر: الملحق (7/2).

يرزح أكثر من ثلث السكان تحت براثن الفقر في ما لا يقل عن ست دول عربية وهي اليمن والسودان والقمر والصومال وجيبوتي وسورية، بينما تتراوح نسبة الفقر بين الربع والثلث في أربع دول عربية، وتقل عن تلك المستويات في بقية الدول المتوفر عنها بيانات، وقد سجلت كل من الجزائر والمغرب نسب فقر تقل عن 10 في المائة.

فيما يتعلق بتطوّر نسبة الفقر وحسب أحدث بيانات متوافرة، فإن معظم الدول العربية المشمولة نجحت في خفض معدلات الفقر بدرجات متفاوتة منذ بداية الألفية الثالثة، الملحق (7/2).

من بين التطورات اللافتة ارتفاع نسبة الفقر وفق مؤشر خط الفقر الوطني في مصر من حوالي 16.7 في المائة عام 2000 إلى حوالي 27.8 في المائة في عام 2016 نتيجة لتباطؤ وتيرة النمو الداعم للتشغيل وبما يعكس كذلك أثر بعض الإصلاحات الاقتصادية التي جرى تنفيذها خلال السنوات السابقة على الطبقات الفقيرة والمتوسطة وهو ما استلزم مؤخراً سعي الحكومة الحثيث إلى دعم شبكات الحماية الاجتماعية للتخفيف من أثر الإصلاحات الاقتصادية على هذه الطبقات. في المقابل، انخفضت معدلات الفقر في كل من المغرب من 15.3 في المائة عام 2000 إلى

حوالي 4.8 في المائة عام 2014، وفي تونس من 25.4 في المائة عام 2000 إلى 15.2 في المائة عام 2015 نتيجة للجهود المبذولة في تنفيذ برامج لتخفيف الفقر من خلال استهداف الفقراء بشكل أفضل في تقديم الدعم والتحويلات الاجتماعية ودعم شبكات الأمان والحماية الاجتماعية [7].

دليل الفقر متعدد الأبعاد

تعبّر مؤشرات فقر الدخل أو الانفاق عن بعد واحد من أبعاد مستوى الرفاه أو الفقر البشري الذي يضم عدداً من الأبعاد الأخرى التي تم تناولها في مقاربة الفقر على أساس مفهوم القدرة أو الاستطاعة، أي قدرة الإنسان على تحقيق مستويات مقبولة من مقومات الحياة الكريمة بالإضافة إلى الدخل، مثل الصحة والتعليم والسكن اللائق والحرية والمشاركة في الحياة العامة [8].

من أبرز المحاولات لإعطاء مفهوم الفقر المبني على القدرة أو الاستطاعة مضموناً عملياً، هو تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية الذي أصبح منذ إطلاق نسخته لعام 2010 يصدر دليلاً للفقر متعدد الأبعاد، يتضمن ثلاثة أبعاد لدرجة الحرمان الفردي وهي الصحة والتعليم ومستوى المعيشة. وتتضمن تلك الأبعاد 10 مكونات فرعية من بينها ست مؤشرات تعبر عن المستوى المعيشي وتتمثل في مدى توفر الكهرباء، ومرافق الصرف الصحي ومياه الشرب والسكن اللائق ووقود الطهي وملكية الأصول، ومؤشرين يعبران عن مدى تقدم مستوى التعليم يتمثلان في التحصيل المدرسي والتحاق الأطفال بالمدارس، ومؤشرين بالنسبة للصحة يعبران عن وفيات الأطفال ومستويات التغذية. وتُسند لكل مكونات الدليل علامة بحدود قصوى متساوية داخل كل بعد تمثل عوامل ترجيح المكونات، على أن تبلغ العلامة القصوى لكل بعد ⅓. ويتم احتساب معامل حرمان لكل أسرة في العينة من خلال جمع العلامات المرصودة لكل العوامل وتعتبر الأسرة (وكل أعضائها) فقيرة إن كان معامل الحرمان أكبر من ⅓ [9]. ثم بعد ذلك يتم تقدير قيمة دليل الفقر متعدد الأبعاد من خلال ضرب مؤشر نسبة الحرمان (H) ومؤشر شدة الفقر (A)، حيث H تمثل نسبة الذين يتجاوز معامل الحرمان لديهم ⅓، وA تمثل المتوسط المرجح بحجم الأسرة، لعوامل الحرمان لدى الأسر الفقيرة. كما يتم احتساب مساهمة مختلف الأبعاد والعوامل في دليل الفقر متعدد الأبعاد لمعرفة هيكل الحرمان في كل دولة وبالتالي حجم التحديات القائمة في مختلف تلك الأبعاد.

يبين الشكل (6) مستوى دليل الفقر متعدد الأبعاد ومساهمة كل من الأبعاد الثلاثة في ذلك الدليل. ويتضح أن ذلك الدليل يتراوح بين 0.5 في الصومال و0.004 في الأردن، وأن ترتيب الدول المتوفر عنها بيانات، يظهر أن الدول ذات الترتيب المتدني بدلالة متوسط الناتج للفرد، على غرار الصومال وموريتانيا والسودان واليمن والقمر وجيبوتي، تحتل أيضاً ترتيباً متدنياً بدلالة دليل الفقر متعدد الأبعاد، بينما لا ينطبق نفس الاستنتاج بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط والمرتفع. من جانب آخر، فإن مساهمة كل من المستوى المعيشي والتعليم والصحة في قيمة الدليل تظهر الأهمية النسبية للظروف المعيشية في الدول الأقل نمواً، بينما يُسهم بُعدي الصحة والتعليم بشكل أكبر في الدليل بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط والمرتفع.

---

[7] تم في تونس تغيير طريقة احتساب مؤشرات الفقر بالنسبة لمسوحات ميزانية الأسرة لسنة 2000 وما بعدها.

[8] هذه المقاربة للفقر هي للاقتصادي Amartya Sen الذي يُعرّف الفقر من خلال مجموعة من القدرات والأوضاع والأفعال، حيث يُعبر الفقر عن درجة الحرمان أو عدم القدرة على تحقيق بعض الأوضاع (صحة جيدة، تعليم رفيع، سكن لائق) والأفعال (المشاركة في الحياة العامة، حرية التنقل والتعبير عن الرأي).

[9] أنظر الملحقات الفنية لتقرير التنمية البشرية 2016، لتفاصيل احتساب معاملات الحرمان ودليل الفقر متعدد الأبعاد.

الشكل (6): دليل الفقر متعدد الأبعاد ومساهمة الأبعاد في الدليل
(وفق أحدث بيانات متاحة)

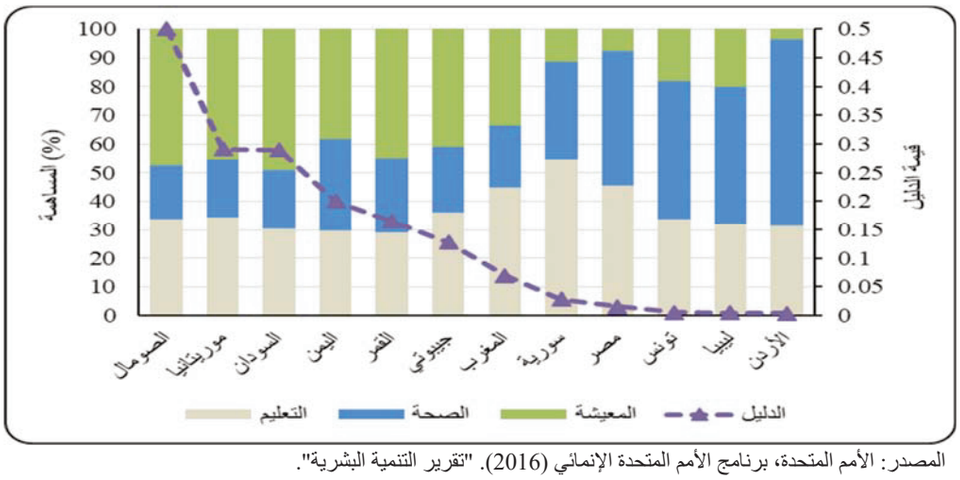

المصدر: الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2016). "تقرير التنمية البشرية".

وفي تقرير صدر خلال شهر سبتمبر 2017، في إطار مبادرة المجلس الوزاري للشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومنظمة الأمم المتحدة للأمومة والطفولة (اليونيسيف) وجامعة أكسفورد، تم اعتماد منهجية مماثلة لاحتساب دليل للفقر متعدد الأبعاد لعشر دول عربية شملها التقرير وهي الأردن، وتونس، والجزائر، والقُمر، والسودان، والعراق، ومصر، والمغرب، وموريتانيا واليمن، بالإضافة إلى فلسطين فيما يتعلق بتحليل فقر الأطفال، باستخدام نفس الأبعاد المُدرجة في دليل الفقر متعدد الأبعاد العالمي.

تم في هذا التقرير إضافة متغيرين لم يكونا موجودين في الدليل العالمي: الأول متعلق بالجوانب الصحية (الحمل المبكّر، وختان الإناث) والثاني متعلق بالظروف المعيشية (الاكتظاظ داخل المسكن). واعتمد التقرير معايير أكثر صرامة من المعايير المستخدمة في الدليل الدولي بالنسبة للعوامل الاثني عشر المدرجة في الدليل العربي مع وضع حدّين أو خطين لكل عامل، الأول لتعريف الفقر والثاني لتعريف الفقر المدقع.

تم استخدام نفس المنهجية لاحتساب مؤشرات عن فقر الأطفال.

خلص التقرير إلى انتشار الفقر متعدد الأبعاد حيث أن حوالي 41 في المائة من سكان الدول المشمولة بالدراسة يقعون تحت مصنف الأسر الفقيرة، وحوالي 13 في المائة في فقر مدقع. وبالنسبة لشريحة السكان دون سن 18 سنة، فإن حوالي 44 في المائة يعانون من الفقر، ونحو 25 في المائة من الفقر المدقع. كما خلص التقرير إلى وجود شريحة أخرى تقدر بربع السكان مهددة بالوقوع تحت براثن الفقر، وإلى عدم المساواة في توزيع الفقر داخل كل بلد وبين مختلف البلدان، وكذلك عدم المساواة في فقر الأطفال وإلى أن الحرمان من التعليم يمثل أكبر مصدر للفقر الأسري، بينما تمثل الظروف السكنية وسوء التغذية أكبر مصادر الفقر عند الأطفال[10].

تطور مؤشرات توزيع الدخل

تراوح مؤشر جيني[11] الذي يقيس درجة المساواة في توزيع الدخل وفق أحدث بيانات متوفرة عن الدول العربية بين حوالي 27.6 في الجزائر و44.1 في جيبوتي، الملحق (7/2).

[10] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الأمم المتحدة للأمومة والطفولة (اليونيسيف)، ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (2017). "التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد".

[11] تقع قيمة معامل جيني بين الصفر (حالة العدالة الكاملة) والواحد الصحيح أو 100 في المائة (حالة عدم العدالة القصوى).

ويبين الملحق بأن قيمة ذلك المؤشر قد انخفضت أو ظلت مستقرة في عدد من الدول العربية المتوفر عنها بيانات، وهو ما يدل على أن نسبة اللامساواة في توزيع الدخل لم تتدهور خلال الفترات المذكورة. رغم ذلك فإن مؤشر جيني وحده غير كافٍ للتعبير عن تغير هيكل توزيع الدخل أو الإنفاق بين مختلف الشرائح. يبين الشكل (7) تطور نسبة إنفاق أعلى إلى أقل عُشير (10 في المائة) من السكان في بعض الدول العربية، في سنتي 2005 و2012 وتراوحت تلك النسبة في عام 2012 بين 26.5 في جيبوتي و5.6 في الجزائر.

الشكل (7): نسبة حصة أعلى إلى أدنى عشير في توزيع الدخل (وفق أحدث بيانات متاحة)

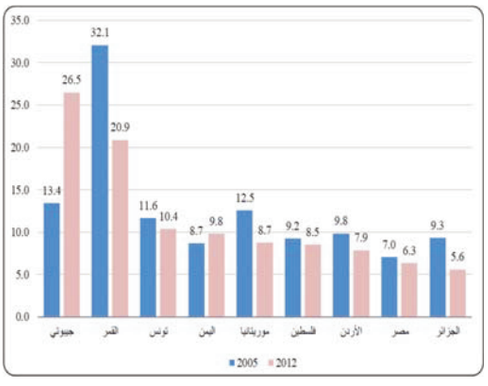

المصدر: احتسب من قبل معدّي التقرير بناءً على بيانات مؤشرات التنمية الدولية من قاعدة بيانات البنك الدولي.

تشير البيانات إلى تراجع نسبة حصة أعلى إلى أدنى عُشير في تلك الفترة في كل الدول العربية ما عدا في جيبوتي واليمن، حيث ارتفعت في جيبوتي من 13.4 إلى حوالي 26.5، وفي اليمن من 8.7 إلى 9.8، ممّا يعني تطور هيكل توزيع الدخل في هذين البلدين لفائدة شرائح الدخل المرتفعة على حساب شرائح الدخل المنخفضة.

التطورات الاجتماعية

السكان

حجم السكان ومعدل النمو السكاني

تعتبر كفاءة الموارد البشرية، وليس حجمها، إحدى الركائز الأساسية للاقتصادات الصاعدة. وتتجلّى مظاهر محدودية الاهتمام بالتخطيط لرفع كفاءة الموارد البشرية العربية في عدم الاستفادة الكاملة من الأيدي العاملة العربية المتاحة وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة وخاصة بين المتعلمين، إضافة إلى هجرة كثير من أصحاب التخصصات العلمية والمهنية النادرة واللازمة لتنفيذ خطط التطوير في الدول العربية. أمّا فيما يخص حجم السكان، فتبدو الكثافة السكانية في المنطقة العربية ضعيفة نسبياً بالمقارنة مع سائر الأقاليم الأخرى في العالم، كما يغلب عليها تشتت التجمعات السكانية الريفية وصغر حجمها. وهو ما يزيد من كلفة توفير الخدمات الاجتماعية وإنشاء البنى التحتية الضرورية، كما يحد من توفر اليد العاملة الماهرة منخفضة التكلفة التي لعبت دوراً مهما في توجه الاستثمارات الخارجية إلى بعض مناطق العالم كالصين والهند وباقي الدول النامية في شرق وجنوب آسيا.

يصل إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2017 إلى حوالي 413 مليون نسمة، وبمعدل نمو سنوي يقدر بحوالي 2.2 في المائة للفترة (2007- 2017). يعتبر هذا المعدل، الذي لم يشهد انخفاضاً ملحوظا مقارنة بما كان عليه خلال العشرية (1990-2000)، مرتفعاً نسبياً، إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسية، عدا أفريقيا جنوب الصحراء[12].

بلغ معدل النمو السكاني للعام 2017 نحو 2.0 في المائة في دولة الكويت، وقد ارتفع معدل النمو السكاني في قطر وعُمان والبحرين وليبيا والسودان عن 3.0 في المائة، بينما تمكنت بعض الدول العربية مثل الأردن والجزائر وجيبوتي والعراق وفلسطين والقُمر ومصر وموريتانيا

[12] البنك الدولي، (2017). "قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية". وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2016). "تقرير التنمية البشرية".

واليمن من تحقيق معدلات نمو أقل بحكم سياساتها الخاصة بتنظيم الأسرة، حيث يتراوح النمو السكاني فيها بين حوالي 2.4 و2.9 في المائة، فيما انخفض هذا المؤشر ليصل إلى نسب تتراوح بين حوالي 1.0 و1.8 في المائة في تونس وسورية والصومال والمغرب، ويصل إلى أدنى مستوياته في الإمارات ولبنان، حيث بلغ حوالي 0.9 و0.1 في المائة على التوالي، الملحق (8/2).

ويعود ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول العربية ككل، بشكل أساسي، إلى ارتفاع مستوى معدلات الخصوبة في معظم هذه الدول، حيث بلغ معدل الخصوبة نحو ثلاثة مواليد لكل امرأة في سن الإنجاب في كل من الأردن والسودان والصومال والعراق وفلسطين والقُمر ومصر وموريتانيا واليمن عام 2016، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي لتحسن الخدمات الصحية والظروف المعيشية الأخرى. أما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فتعود معدلات النمو السكاني المرتفعة، بالأساس، إلى ارتفاع معدلات صافي الهجرة الخارجية.

التوزيع العمري للسكان

تشير البيانات المتاحة إلى أن نسبة السكان في الفئة العمرية النشطة اقتصادياً (15 – 65 سنة) بلغت في العام 2017 حوالي 62.4 في المائة من إجمالي عدد السكان في الدول العربية. ولا تزال نسبة الفئة العمرية (15 سنة فأقل) تمثل حوالي ثلث سكان المنطقة، بالرغم من تراجع معدل الخصوبة على مستوى الدول العربية الذي انخفض من 4.1 طفل لكل امرأة في سن الإنجاب في عام 2000 إلى حوالي 2.8 طفل لكل امرأة عام 2016[13]. ويتفاوت مستوى نسبة هذه الفئة العمرية فيما بين الدول العربية، إذ يتجاوز 40 في المائة في كل من اليمن وموريتانيا والقُمر والعراق والصومال والسودان، الملحق (9/2).

يفرض هذا الواقع الديمغرافي على المنطقة العربية مجموعة من التحديات، أهمها الضغوط على المنظومة التعليمية المتمثلة في ضرورة استيعاب أفواج متزايدة جديدة من الطلاب، وهو ما يحد من قدرتها على الارتقاء بنوعية التعليم وتنويع المؤسسات التعليمية، لتشمل التخصصات الفنية والتقنية لتوفير فرص تعليمية تواكب متطلبات أسواق العمل وتقلل من مستويات إقصاء من هم في سن التعليم والتكوين. كما يؤدي اتساع حجم الفئة العمرية (15 سنة فأقل) من السكان إلى زيادة الحاجة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي والتوسع في برامج رعاية الشباب وخلق فرص العمل الملائمة لهم، مع توفير السكن اللائق وسائر الخدمات الاجتماعية الأخرى.

التوزيع الجغرافي، الكثافة السكانية، التوزيع الحضري والريفي

تشير البيانات المتاحة لسنة 2017 إلى تفاوت كبير في عدد السكان بين الدول العربية، حيث يرتفع في مصر إلى حوالي 93 مليون نسمة، ويبلغ في كل من الجزائر والسودان والعراق والمغرب حوالي 42 و41 و39 و35 مليون نسمة على التوالي، بينما يقل عدد سكان القُمر عن مليون نسمة.

أمّا الكثافة السكانية فقد بلغت، عام 2016، حوالي 30 نسمة في كل كم^2، وتبقى هذه الكثافة السكانية ضعيفة نسبياً إذا ما قورنت بنفس المؤشر في الولايات المتحدة الأمريكية (35 نسمة/ كم^2)، الصين (147 نسمة/ كم^2)، الهند (445 نسمة/ كم^2)، ألمانيا (236 نسمة/ كم^2)[14]. تعتبر الكثافة السكانية الضعيفة إحدى معوقات التنمية في الدول العربية نظراً لارتفاع كلفة الخدمات والبنى الأساسية الناتج عن ذلك. تتميز البحرين بأعلى كثافة سكانية بين الدول العربية، حيث بلغت في العام 2016 حوالي 1830 نسمة/ كم^2، تليها لبنان 363 نسمة/ كم^2، ثم القُمر 357 نسمة/ كم^2، بينما لا يتجاوز هذا المؤشر في كل من موريتانيا وليبيا حوالي 4 نسمة/ كم^2، و5 نسمة/ كم^2 على التوالي.

بلغت نسبة سكان المناطق الحضرية في عام 2016 حوالي 63 في المائة من إجمالي سكان الدول العربية. وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع مثيلتيها، في العام ذاته، على المستوى العالمي البالغة حوالي 54 في المائة، وفي الدول النامية

[13] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2016). "تقرير التنمية البشرية".

[14] البنك الدولي (2017). "قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية".

التي تبلغ حوالي 38 في المائة[15]. تشير البيانات المتاحة إلى غلبة سكان الحضر على التركيبة السكانية في كل الدول العربية، عدا اليمن ومصر والقُمر والصومال والسودان، الملحق (9/2). تجدر الإشارة إلى أن نسبة سكان الريف إلى إجمالي السكان سجلت انخفاضاً في كل الدول العربية، عدا مصر حيث بقيت تلك النسبة ثابتة منذ العشرية الأخيرة من القرن الماضي. ومع ذلك، تعاني المدن في غالبية الدول العربية من الاكتظاظ السكاني، وندرة فرص العمل، وارتفاع معدلات الفقر، وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية، وعدم كفاية وملاءمة البنى التحتية.

المؤشرات الصحية

حققت غالبية الدول العربية نجاحات في مجال تعميم الرعاية الصحية، ممّا أدّى إلى زيادة متوسط العمر المتوقع عند الولادة.

ويبقى مع ذلك النظام الصحي في الدول العربية مكلفا وغير قادر على مواجهة المنافسة الدولية، كما أنه غير مستعد بما يكفي لمواجهة التحديات الجديدة المتمثلة في زيادة شريحة المسنين ومكافحة الأوبئة العابرة للقارات، حيث توجد ثلاث مشكلات أساسية متداخلة تحد من قدرة الأنظمة الصحية في الدول العربية على رفع التحديات.

وتعتبر الفجوة التكنولوجية أولى تلك المشكلات، فما من بلد عربي استطاع أن يضمن حصول كل فرد فيه، بشكل مباشر، على كل تكنولوجيا من التكنولوجيات، أو تدخل من التدخلات، التي يمكن أن تحسن صحته. أما في الدول العربية الأقل نمواً، فإن بضع خدمات متواضعة فقط هي المتاحة للجميع.

يكمن الحاجز الثاني في الاعتماد المُفرط على الدفع المباشر والمسبق للتكلفة المالية مقابل الحصول على الخدمات الصحية حتى لو كان لدى المراجع نوعاً ما من التأمين الاجتماعي، وهو ما يمثل عائقاً يمنع الملايين من الناس من تلقي الرعاية الصحية عند الحاجة. كما يمكنه أن يؤدي، بالنسبة لبعض المراجعين الذين يضطرون للجنوح إليه، إلى مواجهة صعوبات مالية كبيرة أو حتى الوقوع في هاوية الفقر.

أما العقبة الثالثة فتتمثل في عدم كفاءة الإنفاق والتحيز الجغرافي والفئوي في الاستفادة من الموارد. فوفقاً لبعض التقارير المتحفظة، يجري إهدار ما بين 20 إلى 40 في المائة من الموارد المُخصصة لقطاع الصحة، كما أن الرعاية الصحية تتفاوت بنسبة كبيرة بين سكان الحضر والريف، وبين الأحياء في المدينة الواحدة، وبين أفراد المجتمع حسب الدخل والمكانة. ومن شأن الحد من الهدر أن يحسن بشكل كبير من قدرة النظم الصحية على تقديم خدمات عالية الجودة، وبالتالي تحسين أداء وإنصاف المنظومات الصحية في الدول العربية.

وفيات الأطفال

يُعبر مؤشر معدل وفيات الأطفال عن مدى كفاءة الرعاية الصحية التي يتلقاها الرضيع خلال أشهره الأولى، كما يدل على مستوى نجاعة النظام الصحي في البلد المعني. وقد بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع في الدول العربية مجتمعة في عام 2016 نحو 20 حالة وفاة لكل ألف مولود حي. وتعتبر هذه النسبة أقل من نظيرتيها في الدول النامية وعلى المستوى العالمي في العام نفسه. وتوجد أقل المعدلات العربية لوفيات الأطفال في الإمارات والبحرين والسعودية، حيث لا يزيد فيها المعدل المذكور عن 7 حالات وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2016.

كما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة في الدول العربية مجتمعة نحو 24 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2016. وقد تجاوز هذا المعدل 55 حالة وفاة في كل من جيبوتي والسودان والقُمر وموريتانيا واليمن، وارتفع ليصل إلى حوالي 133 حالة وفاة في الصومال، الملحق (10/2).

العمر المتوقع عند الميلاد

يعتبر متوسط العمر المتوقع عند الميلاد مؤشراً مُركّباً يختزل معطيات متعددة تتعلق بكفاءة النظام الصحي ومستوى الظروف المعيشية

[15] البنك الدولي (2017). المرجع السابق ذكره.

للسكان. وقد بلغ متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في الدول العربية في العام 2016 حوالي 74 سنة بالمقارنة مع 45 في عام 1960. ويلاحظ أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة قد قارب أو زاد على 70 سنة في جميع الدول العربية، عدا اليمن التي بلغ فيها هذا المتوسط 65 سنة، والسودان والقمر اللتين بلغا فيهما حوالي 64 سنة، لينخفض في موريتانيا وجيبوتي والصومال إلى 63 سنة و62 سنة و56 سنة على التوالي، الملحق (10/2).

نطاق الخدمات الصحية

تمكنت معظم الدول العربية من تحقيق تقدم ملحوظ في اتجاه تعميم الخدمات الصحية، حيث تزيد نسبة السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية، في عام 2015، على 95 في المائة في كل من الأردن والإمارات والبحرين والجزائر والسعودية وسورية وعمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر. بينما تراوحت هذه النسبة بين حوالي 90 في المائة و60 في المائة في تونس وجيبوتي والعراق والمغرب. ويتفاوت مؤشر الرعاية الصحية بشكل كبير، حسب البيانات المتاحة، بين الريف والحضر لصالح سكان المناطق الحضرية، الملحق (11/2).

وتواجه معظم الدول العربية، وفي مقدمتها اليمن وموريتانيا والمغرب والقُمر والصومال والسودان وجيبوتي والأردن، ندرةً في الكوادر الطبية، إذ يتراوح فيها عدد الأطباء والممرضات، لكل مائة ألف نسمة، ما بين 3 إلى 65 طبيباً وما بين 8 إلى 105 ممرضة. كما تواجه بعض البلدان العربية نقصاً حاداً في أسرّة الاستشفاء، حيث يصل عدد السكان مقابل كل سرير حوالي 2500 و2111 شخص في موريتانيا ومصر على التوالي، الملحق (11/2). وترجع ندرة الكوادر الطبية وأسرّة الاستشفاء إلى ضعف الاستثمار في التكوين والبنى التحتية الصحية، نتيجة شح الموارد، وهجرة الطواقم الطبية بسبب المرتبات غير المجزية، ووجود بيئة عامة في بعض الدول العربية لا تحفز على التميز.

الإنفاق على الصحة

يتكون الإنفاق على الصحة من الاستثمارات في الأبنية والآليات والمعدات والتجهيزات، وكذلك من تمويل الخدمات والمُدخلات. وقد بلغت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية في عام 2015 حوالي 4.8 في المائة، وتقل هذه النسبة كثيراً عن المتوسط العالمي الذي بلغ في العام ذاته حوالي 9.9 في المائة، الملحق (11/2). بينما تبلغ، في العام ذاته، نسبة الإنفاق الحكومي من إجمالي الإنفاق على الصحة في الدول العربية حوالي الثلثين، وهي بذلك تزيد عن مثيلتها في باقي الأقاليم النامية في العالم التي بلغت حوالي 42.6 في المائة. ولا يزال القطاع الحكومي يتولى المسؤولية الرئيسية في تمويل قطاع الصحة في 12 دولة عربية، تراوحت فيها نسبة الإنفاق الحكومي (العام) إلى إجمالي الإنفاق (الحكومي والخاص) على الصحة ما بين حوالي 63.0 في المائة في تونس وحوالي 94.2 في المائة في الإمارات، الملحق (11/2). وهو ما من شأنه، حسب الدراسات المتخصصة، أن يزيد في تلك الدول من المساواة في الولوج إلى الخدمات الطبية دون أن يضمن بالضرورة كفاءتها وجودتها. وبالفعل، لايزال النظام الصحي في بعض الدول العربية غير فعّال، بمعنى أن ارتفاع الإنفاق لا تُقابله زيادة في نوعية وجاذبية المصحات والمستشفيات الموجودة في المنطقة العربية، حيث يضطر العديد من المواطنين العرب الميسورين أو المكفولين ببعض التأمينات الاجتماعية إلى السفر إلى الخارج للاستشفاء.

المياه والصرف الصحي

تشير البيانات المتاحة إلى التفاوت الكبير بين الدول العربية في نسبة توفير مياه الشرب الآمنة للسكان، إلا أن المتوسط العربي يبين نجاح البلدان العربية كمجموعة في تحقيق إنجاز أفضل مما حققته الدول النامية ككل، حيث بلغ هذا المؤشر، في عام 2016، حوالي 93 في المائة في الدول العربية مجتمعة، مقارنة بحوالي 68 في المائة

في الدول النامية[16]. ولا تزال الفجوة بين الحضر والريف في الحصول على مياه الشرب الآمنة كبيرة، حيث تبلغ نسبة السكان الذين يحصلون على مياه آمنة للشرب في المدن حوالي 96 في المائة، بينما لا تتعدى هذه النسبة بين سكان الريف حوالي 87 في المائة، سنة 2016.

بالنسبة لتوفر مياه الشرب الآمنة للسكان في الدول العربية فُرادى، تشير البيانات المتاحة لعام 2016 إلى أنها تتوفر لأكثر من 90 في المائة من جميع السكان في كافة الدول العربية، باستثناء الجزائر والسودان والصومال والعراق وموريتانيا واليمن، الملحق (12/2).

فيما يخص توفر خدمات الصرف الصحي لسكان الدول العربية، تجدر الإشارة إلى أنه رغم الفوارق الكبيرة بين هذه الدول في توفير خدمات الصرف الصحي الملائم لسكّانها، إلا أنها قد استطاعت كمجموعة أن تحقق إنجازاً أفضل مما حققته الدول النامية وكذلك مقارنة بالمستوى العالمي، حيث بلغ المتوسط العربي نحو 89 في المائة في العام 2016، مقارنة بمتوسط الدول النامية البالغ 32 في المائة، والمتوسط العالمي البالغ 68 في المائة[17]. يلاحظ التفاوت الكبير في توفر خدمة الصرف الصحي الملائم بين سكان الحضر وسكان الريف، حيث بلغ المعدل العربي لتوفر هذه الخدمة لسكان الحضر حوالي 94 في المائة، سنة 2016، مقارنة بحوالي 81 في الريف في نفس العام، الملحق (12/2).

التعليم

تكمن إحدى أهم التحديات في مسار التنمية في المنطقة في تواضع نوعية التعليم رغم تعميمه في جل الدول العربية وارتفاع الإنفاق عليه. ولا يزال ارتفاع الأمية بين الإناث البالغات، وخاصة في بعض الدول العربية الأقل نمواً أو ذات الكثافة السكانية الكبيرة، عائقاً أمام رفع الإنتاجية والاندماج في اقتصاد المعرفة. كما أن النظم التعليمية تواجه مجموعة من التحديات المجتمعية، أهمها عدم القدرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة والمتنوعة من التعليم للأجيال الجديدة. ولذلك، تصطدم النظم التعليمية في مختلف الدول بتحديات الواقع الديمغرافي وضرورة التوفيق بين النمو السكاني وتوفير فرص تعليمية متميزة. وتتفاقم هذه التحديات في ضوء النمو المتواصل للفئات العمرية الصغيرة والشابة، خاصةً في البلدان العربية الأقل ثراءً والتي تقف عاجزة عن تحقيق الاستثمارات الكبيرة والمتعددة الضرورية لتلبية الطلب المتسارع على الخدمات التعليمية ذات النوعية المتميزة.

لقد ركزت السياسات التعليمية في الدول العربية بالدرجة الأولى على توفير فرص تعليمية في المستويات الأساسية، إلا أنها لم تنجح حتى اليوم في نقل هذه الإنجازات إلى المستويات التعليمية المتوسطة والثانوية والفنية والتقنية. فقد شهدت هذه المستويات تراجعاً في فرص التعليم فيها مقارنة بالتعليم الابتدائي، وذلك تحت تأثير النمو الديمغرافي، على الرغم من توسع استثمارات الدول في مجال التعليم في السنوات الأخيرة.

تبدو كذلك قدرة المؤسسات التعليمية على الاستيعاب محدودة في مرحلة التعليم العالي في العديد من بلدان المنطقة، إذ لا يتجاوز عدد الطلاب في هذه المرحلة من التعليم عُشر الشريحة العمرية المعنية في جيبوتي والقُمر وموريتانيا واليمن. أما في البحرين والجزائر والسعودية وعمان وفلسطين وليبيا فينعم الشباب بفرص تعليمية جامعية أوسع، إذ يستطيع أكثر من 40 في المائة منهم مواصلة دراستهم في الجامعات. وهذا التفاوت، الذي قد يتأثر بوزن الفئات الشابة، يجد تفسيره أيضاً في حجم الموارد المتاحة، وواقع السياسات التعليمية في كل بلد على حدة، وفترات نمو المنظومة التعليمية وآليات ذلك، وبروز نظم تعليمية جديدة في التعليم الثانوي مثل فتح تخصصات جديدة في التعليم الفني والتقني، وتنوع المؤسسات التعليمية العليا وقدرتها الاستيعابية.

القيد في مرحلة التعليم الأساسي

يتبين من خلال البيانات المتوفرة أن التعليم الابتدائي قد تم تعميمه بالفعل في كل الدول

[16] البنك الدولي (2017). "قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية".

[17] منظمة الأمم المتحدة للأمومة والطفولة (اليونيسيف)، (2017). "تقرير وضع الأطفال في العالم".

العربية، عدا الصومال وجيبوتي والسودان وسورية، حيث لا يتجاوز فيها معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الأساسي، سنة 2016، حوالي 33 في المائة و64 في المائة و74 في المائة و76 في المائة على التوالي، الملحق (13/2- أ). كما يُلاحظ الاتجاه التصاعدي في معدلات القيد الصافي في الفترة (2010-2016) في معظم الدول العربية.

القيد في مرحلة التعليم الثانوي

يتجاوز معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي في عام 2016، حسب البيانات المتاحة، حوالي 80 في المائة في كل من الإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسعودية، وعمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، وليبيا، ومصر، بينما يتراوح هذا المعدل بين حوالي 30 في المائة و50 في المائة في موريتانيا، وسورية، والسودان، وجيبوتي. أما بالنسبة لمعدل القيد الصافي في مرحلة التعليم الثانوي في العام ذاته، فقد كان اتجاهه تصاعدياً في معظم الدول العربية بالمقارنة مع السنوات الماضية، الملحق (13/2- ب).

يشير دليل المساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي إلى تساوي أو تجاوز معدلات قيد الإناث معدلات قيد البنين في المرحلة الثانوية من التعليم في كل الدول العربية، عدا الإمارات وجيبوتي والسودان والصومال والعراق وعُمان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن، الملحق (13/2- ج).

القيد في مرحلة التعليم العالي

تتفاوت معدلات القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية، وتتصدر السعودية قائمة الدول العربية في مؤشر القيد في التعليم العالي، حيث بلغ معدلها حوالي 60.6 في المائة، تليها ليبيا بحوالي 50.3 في المائة، ثم البحرين بنحو 46.6 في المائة. ومن ناحية أخرى، لا تزال مؤشرات اليمن وموريتانيا والقُمر وجيبوتي لا تتعدى مستوى 10 في المائة. وكما هو الحال في مرحلة التعليم الثانوي، توجد فجوة كبيرة في القيد في التعليم العالي لصالح الإناث في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك في الأردن وتونس والجزائر والسودان وسورية وفلسطين ولبنان ومصر، الملحق (13/2- ج).

حقق معدل القيد الإجمالي في التعليم العالي نمواً ملحوظاً، خلال الفترة (2010-2016)، في معظم الدول العربية، عدا الأردن، تونس، العراق، فلسطين، لبنان، ليبيا واليمن. ورغم ذلك، يُفيد مؤشر اقتصاد المعرفة الذي ينشره البنك الدولي والذي يقيس مدى استخدام المعارف والتكنولوجيا في العملية الإنتاجية بأن الدول العربية كمجموعة تحتل المرتبة السادسة بين مناطق العالم الثمانية المعتمدة لاحتساب المؤشر المذكور. ومن المؤشرات الأخرى الدالة على تواضع نوعية وأداء التعليم العالي في الدول العربية عدم ظهور أي جامعة عربية في قائمة أفضل 100 جامعة في العالم مؤخراً.

الإنفاق على التعليم

بلغت نسبة الإنفاق على التعليم في الدول العربية مجتمعة إلى الدخل القومي الإجمالي حوالي 4.2 في المائة في العام 2015. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد بلغت، في العام 2016، في تونس حوالي 6.9 في المائة، وفي عُمان حوالي 6.1 في المائة، وفي فلسطين حوالي 5.7 في المائة، وفي المغرب حوالي 5.2 في المائة، وفي السعودية حوالي 5.1 في المائة، وهي نسب مرتفعة بالمقارنة مع نظيراتها في الدول النامية، الملحق (14/2).

ومع ذلك يبقى الإنفاق على التعليم في الدول العربية غير فعّال، حيث لم يؤدّ، حتى الآن، إلى ارتفاع ترتيب الدول العربية في مؤشر اقتصاد المعرفة. كما أن معدلات التسرب المدرسي لاتزال مرتفعة في بعض الدول العربية، حيث وصلت ذروتها في جيبوتي والسودان اللتين تجاوز فيهما هذا المعدل حوالي 40 في المائة. وتظهر الإحصائيات تحيز المنظومة التعليمية في الدول العربية، على عكس معطيات الدول النامية ككل، لفائدة التعليم العالي على حساب مراحل التعليم الأخرى، إذ يزيد معدل نصيب الطالب في

التعليم العالي من الإنفاق مقارنة بنصيب زميله في التعليم الابتدائي بحوالي عشرة أضعاف.

مؤشر الابتكار في الدول العربية

يعتبر الابتكار أحد الركائز الرئيسية لاقتصاد المعرفة، كما أنه يقتضي القيام باستثمارات كبيرة ومتواصلة في المنظومة التعليمية وفي البحث العلمي، مع اتباع سياسات محفزة للتميز وحماية الإنتاج الفكري. وتنشر المنظمة العالمية للملكية الفكرية (إحدى منظمات الأمم المتحدة المتخصصة)، بالتعاون مع جامعة "كورنيل" والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال، تقريراً سنوياً يضم مؤشراً عن الابتكار العالمي يرتب الدول حسب أداء المؤشر المذكور فيها. وفي سنة 2017، احتلت سويسرا والسويد وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية المراتب الأربع الأولى في مؤشر الابتكار. وفي منطقة شمال إفريقيا وغرب آسيا (المنطقة العربية بالأساس)، تضم قائمة الدول الثلاث الأوائل في ترتيب مؤشر الابتكار دولة عربية واحدة هي الإمارات (المرتبة 35 عالمياً).

الأمية

تقدر نسبة الأمية بين البالغين (15 سنة فما فوق) في الدول العربية، سنة 2016، بحوالي 19.3 في المائة، وهي بذلك تفوق مثيلاتها في جميع أقاليم العالم، باستثناء إقليمي جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. ولا يزال معدل الأمية بين البالغين، في العام 2016، يصل إلى مستويات تقارب أو تفوق 30 في المائة في كل من اليمن وموريتانيا وجيبوتي، في حين انخفض هذا المعدل إلى أقل من حوالي 5 في المائة في الأردن والبحرين والسعودية وفلسطين وقطر والكويت، الملحق (16/2-أ).

تصل نسبة الأمية بين الشباب في الفئة العمرية (15-24 سنة) إلى حوالي 6.9 في المائة. بينما تبلغ نسبة الأمية للإناث في ذات الفئة العمرية حوالي 8.4 في المائة. ومن الواضح أن خطط التوسع في نشر التعليم الأساسي ورفع نسب التمدرس أدت إلى انخفاض ملحوظ في هاتين النسبتين عما كانتا عليه عام 2000، إذ كانتا تقدران بحوالي 20.5 في المائة و38.8 في المائة على التوالي. وتبلغ نسبة الأمية بين الإناث البالغات (15 سنة فما فوق)، في العام 2016، حوالي 25.7 في المائة من إجمالي عدد الإناث في الدول العربية. ويصل معدل الأمية للإناث البالغات مستويات تزيد عن 40 في المائة في اليمن وموريتانيا، وهو ما يعتبر عائقا قويا أمام تسريع وتيرة التطوير في هذه الدول ونجاح خطط مكافحة الفقر ورفع الإنتاجية فيها.

العمالة

حجم القوى العاملة ومعدل نموها

تشير تقديرات منظمة العمل العربية إلى أن معدلات نمو القوى العاملة تتجه نحو الارتفاع خلال العقد الحالي. ويمكن تفسير هذا الارتفاع بعاملين وهما الهرم العمري للسكان، وزيادة مساهمة المرأة في أسواق العمل رغم استمرار وجود فجوة كبيرة لصالح الرجال.

من الملاحظ أن التقسيم القطاعي للقوى العاملة في الدول العربية لايزال يدل على عدم تنوع اقتصاداتها وعدم ولوجها بصفة كافية حقل اقتصاد المعرفة، وكذلك على وجود اختلالات تحد من كفاءة المؤسسات التعليمية وقدرتها على تكوين أجيال مؤهلة لمواجهة المنافسة الدولية بجدارة.

ويقدر عدد القوى العاملة في الدول العربية مجتمعة، في عام 2017، بحوالي 136.4 مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي 51.4 في المائة من إجمالي عدد السكان في سن العمل في نفس السنة. ويرجع ذلك إلى ارتفاع عدد السكان دون 15 سنة، وضعف مساهمة المرأة في سوق العمل رغم اتجاه هذه المساهمة للزيادة.

ويتراوح المعدل السنوي لنمو القوى العاملة، خلال الفترة (2007-2016)، على صعيد الدول العربية فرادى، ما بين حوالي (1.4-) في المائة في سورية، وحوالي 9.5 في المائة في قطر. ويرجع ارتفاع معدل نمو القوى العاملة في سائر الدول العربية إلى استمرار النمو السكاني وزيادة

معدلات المشاركة في سوق العمل خاصة بين النساء. ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع كل من معدل نمو العمالة ومعدل نمو فئة السكان النشطين اقتصادياً لعدة عقود قادمة كنتيجة حتمية للهرم السكاني الحالي في المنطقة العربية، وهو ما يتطلب توفير فرص أكبر للشغل وإلا فسوف تتزايد معدلات البطالة عن أوضاعها المخيفة الحالية، الملحق (17/2).

تطور مساهمة الإناث في أسواق العمل

لا تزال مشاركة المرأة العربية في أسواق العمل منخفضة، إذ لا تتجاوز حصة النساء من القوى العاملة في الدول العربية مجتمعة حوالي 23 في المائة سنة 2016. وتعتبر هذه النسبة الأدنى بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم. ويمكن إرجاع بعض مسببات هذا التدنّي إلى عوامل تاريخية واجتماعية، وكذلك إلى منهجية إنتاج الإحصائيات المتوفرة التي لا تأخذ في الاعتبار بالضرورة كافة جوانب مشاركة المرأة العربية في الدورة الإنتاجية. وتتدنّى حصة مشاركة المرأة في أسواق العمل، في العام 2016، بشكل كبير في اليمن حيث لا تتجاوز حوالي 8.1 في المائة، بينما ترتفع إلى حوالي 41.8 في المائة في جيبوتي، وحوالي 41.5 في المائة في القُمر، وحوالي 31.3 في المائة في موريتانيا، وحوالي 27.7 في المائة في الكويت، وحوالي 26.5 في المائة في تونس.

التوزيع القطاعي للقوى العاملة

استحوذ قطاع الخدمات، في العام 2016، على أكبر نسبة من القوى العاملة العربية بحوالي 64.0 في المائة من إجماليها، يليه قطاع الزراعة بنسبة حوالي 18.3 في المائة، بينما يستوعب القطاع الصناعي حوالي 17.7 في المائة. ويدل تدنّي حصة القطاع الصناعي من القوى العاملة في الدول العربية على تخصص العديد منها في إنتاج السلع الأولية، وهو ما يحد بطبيعته من قدرة تلك الدول على إيجاد فرص عمل كافية ومجزية للمتعلمين وأصحاب المهارات العالية.

البطالة

تطور مؤشرات البطالة

يُقدّر متوسط معدل البطالة في الدول العربية عام 2017 بحوالي 15.4 في المائة، وهو يمثل أعلى معدل بطالة بالمقارنة مع الأقاليم الرئيسية في العالم. وبلغ عدد العاطلين عن العمل في نفس السنة حوالي 19.8 مليون عاطل، وتتصدر كل من سورية ومصر واليمن قائمة الدول العربية من حيث عدد العاطلين عن العمل، حيث بلغ مجموع حصص هذه الدول أكثر من نصف إجمالي عدد العاطلين في الدول العربية. وبلغ معدل البطالة أكثر من نصف القوة العاملة في كل من اليمن وسورية، للتطورات المحلية التي يمرّ بها هذين البلدين، بينما كانت معدلات البطالة مرتفعة أيضاً في كل من فلسطين بحوالي 27.9 في المائة من حجم القوة العاملة، وفي جيبوتي بحوالي 22.4 في المائة[18]، و18.5 في المائة في الأردن وفي ليبيا بحوالي 17.7 في المائة و16.0 في المائة في عُمان و15.5 في المائة في تونس و14.8 في المائة في العراق. وسجلت مجموعة الدول التي تضم كلاً من الجزائر والسودان ومصر والمغرب وموريتانيا معدلات بطالة بين 10.2 في المائة و12.8 في المائة. في المقابل سجلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أدنى مستويات البطالة في مجموعة الدول العربية كنسبة من إجمالي قوة العمل (مواطنين وغير مواطنين)، فيما ترتفع معدلات البطالة بين المواطنين في تلك الدول لتصل إلى أكثر من 15 في المائة في عُمان، و12 في المائة في السعودية. من ناحية أخرى، سجلت معدلات بطالة متدنية نسبياً في كل من لبنان بنسبة بلغت حوالي 6.3 في المائة و6.0 في المائة في الصومال[19]، الجدول (8) والملحق (18/2).

[18] قدّر هذا المعدل من قبل إدارة الإحصاء والدراسات الديمغرافية التابعة لمندوبية التخطيط المكلفة بالإحصاء في جيبوتي (الدليل الإحصائي 2017)، بينما تقدر منظمة العمل الدولية معدل البطالة في جيبوتي باستخدام التعريف المعتمد للبطالة بحوالي 5.8 في المائة.

[19] تقديرات منظمة العمل الدولية.

الجدول رقم (8)
تطور معدّلات البطالة في بعض الدول العربية*
(2007– 2017)

(%)

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الأردن	13.1	12.7	12.9	13.4	13.4	12.8	12.6	11.9	13.1	15.5	18.5
الإمارات	3.2	4.0	4.3	4.0	4.3	4.2	4.2	4.1	4.1	3.6	1.7
تونس	14.1	14.0	13.3	13.0	18.9	16.7	15.3	15.3	15.4	15.5	15.5
الجزائر	13.8	11.3	10.2	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6	11.2	10.4	11.7
السعودية	5.8	5.2	5.4	5.3	5.8	5.5	5.6	5.7	5.6	5.7	5.8
سورية	8.4	8.4	9.2	8.4	8.1	25.0	35.0	40.0	50.0	50.0	50.0
فلسطين	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9	23.0	23.4	23.4	25.9	26.9	27.9
قطر	0.5	0.5	0.8	0.7	0.4	0.5	0.3	0.3	0.4	0.7	0.1
الكويت	2.0	2.5	2.5	2.5	2.6	2.7	2.7	2.9	2.2	2.2	2.2
مصر	8.9	8.7	9.4	8.9	11.9	13.0	13.1	13.4	12.8	13.2	11.9
المغرب	9.8	9.6	9.1	9.1	8.9	9.0	9.2	9.9	9.7	9.9	10.2
اليمن	15.9	15.7	15.0	16.0	18.0	18.0	17.4	...	...	70.0	70.0

* بالنسبة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تشمل معدلات البطالة المواطنين وغير المواطنين.
المصدر: الملحق (18/2) وتقديرات معدّي التقرير بناءً على مصادر وطنية رسمية وبيانات دولية متفرقة أهمها قواعد بيانات منظمة العمل الدولية.

انعكست البيئة الاقتصادية غير المساندة خلال عام 2017 على أسواق العمل في عدد من الدول العربية، حيث زادت معدلات البطالة بالمقارنة مع عام 2016، في كل من الأردن والجزائر وفلسطين، وانخفضت في الإمارات، وظلت شبه مستقرة في السعودية والكويت والمغرب. وقد بقيت معدلات البطالة مرتفعة في كل من سورية واليمن بسبب الظروف المذكورة أعلاه. وسجلت مصر تراجعاً في معدل البطالة من حوالي 13.2 في المائة عام 2016 إلى نحو 11.9 في المائة عام 2017 نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية على خلفية بدء تنفيذ عدد من برامج الإصلاح الاقتصادي. كما تراجع معدل البطالة في قطر في نفس الفترة من حوالي 0.7 في المائة إلى 0.1 في المائة.

أهم خصائص البطالة في الدول العربية

كان معدل البطالة في الدول العربية كمجموعة في عام 2017 الأعلى في العالم بالنسبة لشريحة الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، وبلغ متوسط حصة الشباب بين العاطلين عن العمل حوالي 46.2 في المائة. من ناحية أخرى، يقدر متوسط نسبة طالبي العمل للمرة الأولى بحوالي ثلثي مجمل العاطلين عن العمل. ويعبر تركز البطالة في أوساط الشباب وطالبي العمل للمرة الأولى عن التحدي الكبير الذي تواجهه الدول العربية في استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، ويمثل هذا الوضع تهديداً للاستقرار والسلم الاجتماعي في عدد من دول المنطقة.

تواجه جهود الدول العربية في توفير فرص إضافية للعمل عدة تحديات، لاسيما الحاجة إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي بشكل كبير وتوفير استثمارات ضخمة تولّد الحجم المطلوب من فرص العمل، في ظل تقلص طاقة القطاع العام في احتواء الداخلين الجدد إلى القوى العاملة المتنامية بشكل سريع، وعدم تمكّن القطاع الخاص من توفير فرص عمل إضافية كافية ودائمة خاصة لفئة الشباب المتعلم. في هذا الخصوص، يقدر بأن حوالي 17.8 في المائة من الوظائف المستحدثة في مجموعة الدول العربية خلال عام 2017 كانت من الوظائف الهشة، إمّا للعمل للحساب الخاص أو كمساهمات في أعمال عائلية، أي أنها قابلة للزوال بسبب تأثرها أكثر من غيرها من

الوظائف بالظروف الاقتصادية المحيطة[20] على الرغم من تدني معدلات مشاركة الإناث في أسواق العمل العربية بمتوسط قدّر بنحو 19 في المائة عام 2017 بالمقارنة مع المتوسط العالمي الذي يبلغ حوالي 48 في المائة، إلا أن متوسط معدلات البطالة بين الإناث والبالغ حوالي 25.4 في المائة هو الأعلى في العالم، خاصة بالمقارنة مع معدلات البطالة لدى الذكور، حيث أنه باستثناء حالة كل من سورية واليمن، تفوق معدلات البطالة لدى الإناث معدلات البطالة لدى الذكور، خاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تلعب العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية دوراً في تشكيل هذه الظاهرة، الملحق (18/2).

[20] International Labor Organization (2018). "World Employment Social Outlook, Trends" ILO.